التعليم في العراق وتداعيات الازمات السياسية والاقتصادية

أ.م. د. غصون مزهر المحمداوي
كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

التعليم في العراق

تأسست الدولة العراقية بموجب مؤتمر القاهرة في مارس ١٩٢١ وفي هذا العام تم تأسيس وزارة المعارف، وكان العراق بلدا فقيرا يعتمد اقتصاديا على الزراعة كدخل أساسي. ولأن العراق كان من الدول العثمانية لما يقرب من ٤٠٠ عام، فإن نسبة الأمية عام ١٩٢٠ كانت أكثر من ٩٠٪ من الشعب العراقي، وكان أهم إنجاز في التعليم العالي في تلك المرحلة هو تأسيس بعض المدارس مثل: الطب والهندسة والقانون والفنون التي كانت تابعة لجامعة بغداد بعد إنشائها في وقت لاحق، ومنذ نشوئه عُرف نظام التعليم العراقي بأنه من أكثر النظم التعليمية تقدما في المنطقة، حيث تمتع بمستويات ملحوظة من الإنجاز وقاعدة علمية قوية، وأُثني على البلد لأدائه النموذجي في الحد من الأمية والفوارق بين الجنسين، ومع ذلك، منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، انخفض أداء نظام التعليم وركدت معدلات الالتحاق بسبب الحروب والازمات وما ترتب عليها من صعوبات اقتصادية ناجمة عن العقوبات الدولية وما لحقها من حصار ذاتي نتيجة العزلة الدولية والانغلاق عن العالم. ومنذ بداية تأسيسه اعتبر نظام التعليم القوة الدافعة وراء جميع الأهداف التنموية وبارتباطه باحتياجات الشعب العراقي، اعتبر اول رئيس لجامعة بغداد عبد الجبار عبد الله الهدف الرئيسي لنظام التعليم العالي في العراق هو تطوير الشخصية الاكاديمية والعلمية للفرد العراقي، احتوت هذه الشخصية الوطنية على إحساس عالٍ بالمسؤولية والنزاهة الاجتماعية والأخلاق الاكاديمية والخدمة المتفانية للبلاد.

ولتعزيز دور التعليم، شُكلت لجان تربوية مختلفة واخذت قرارات تربوية. ولكن من المفارقات أن نرى أن التنفيذ كان سيئا للغاية، وبسبب هذا، عانت جودة التعليم في البلاد من ازمة حادة بدلاً من إحراز تقدم، مشكلة أخرى أثرت سلباً على النظام التعليمي هي اتساع الفجوات والمسافة بين السلطة والمؤسسات التعليمية وقياداتها وبين المجتمع.

لقد أصبح العراق يعيش واقعا فريدا، فقد تعرض منذ عام ٢٠٠٣ الى تغيرات دراماتيكية، اثرت في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصلت التوقعات في بعضها الى الظن بتلاشي الدولة ومؤسساتها وانفراط عقد الدولة والتي بلغت أوجها منتصف عام ٢٠١٤، عندما احتلت الجماعات الإرهابية حوالي ثلث مساحة البلد، وهددت نسيجه الاجتماعي وبناه المؤسسية ومستقبله التنموي. مع ذلك فقد تنادى العراقيون من جميع مكوناتهم لتحرير بلدهم، من دون أن ينسوا أهمية التنمية والتغيير نحو مستقبل أفضل.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

بعد الحرب مع التنظيمات الإرهابية التي قوضت السلم الأهلي، ودمرت البنى التحتية، ونالت من مؤسسات الدولة والحكم، وفرضت عليه العودة الى اقتصاد الحرب. وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد ينطوي على فرصة تاريخية يمكن استثمارها لأحداث التغيير الإيجابي بعد الانتصار على تلك التنظيمات، الا أنّها حملت واقعاً جديدا سياسياً واجتماعياً واقتصاديا ومستوى جديدا من الصراع السياسي الذي أصبح يتمحور حول شكل الحكم والياته، وإعادة النظر في أسس النظام في أسس النظام السياسي التي بني عليها الحكم منذ عام ٢٠٠٣.

العراق حاليا دولة غير مستقرة واقتصادها ضعيف ، وهناك انعدام للاستقرار السياسي في البلاد، إلى جانب ذلك، فإن البلاد في قبضة عميقة من الاضطرابات السياسية المتزايدة، والعنف المتزايد، والصراع الطائفي المستمر، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي، كل هذه المشاكل هي بشكل مباشر أو غير مباشر نتاج نظام تعليمي ضعيف مستقطب وغير موحد، كما ان العراق اليوم يواجه العديد من المشاكل مثل الفقر وانعدام الأمن والطائفية والفوضى والفساد المالي والإداري، وأسباب هذه المشاكل هي التطرف، وقلة الوعي العام، والأمية، والامية المقنعة التي يعززها نظام تعليمي غير فعال.

لقد تم إهمال الدور الحيوي للتربية والتعليم في العراق مما أدى إلى تدهور الاقتصاد والصحة وجميع مجالات الحياة، حيث تم التعامل مع التعليم بصورة طائفية وبعقلية متخلفة، لم توضع ميزانية التعليم في خدمة التربية والتعليم وانشاء المدارس وتجهيزها مما أضعف أساس الجودة في نظام التعليم، وبالتالي، فشل نظام التعليم في إخراج البلد من المستنقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتزايد.

المشاكل المرتبطة بنظام التعليم في العراق هي الفساد الإداري، وانعدام الكفاءة والافتقار إلى الموارد الكافية، والسياسات التربوية والتعليمية الخاطئة، ونظام الجودة الضعيف، وسوء المرافق التعليمية، ونقص كفاءة المدرس، وعدم تنفيذ سياسات التعليم، والتعليم بلا فلسفة او اتجاه، وانخفاض معدلات الالتحاق، والتسرب على نطاق واسع، والتدخل السياسي، والمناهج القديمة وغير الملائمة للتعلم الحقيقي، وسوء الإدارة والإشراف، ونقص البحث التربوي والإداري والأكاديمي. يمكن حل المشاكل المذكورة أعلاه من خلال صياغة سياسات وخطط عقلانية وعن طريق ضمان التنفيذ السليم للسياسات.

لا يخلو نظام التعليم في العراق من التأثيرات الخارجية والداخلية. خارجياً، أصبح النظام رهينة للتدخل السياسي، وداخلياً يعاني من التلاعب البيروقراطي، هناك قدر كبير من المحسوبية والمحسوبية في مسائل النقل والتعيينات والترقيات، نتيجة لذلك تأثرت البنية التحتية الأساسية لنظام التعليم.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وقد تم وضع عدد كبير من الخطط والسياسات الواجب السير عليها منذ نشأة الدولة العراقية، حيث تم وضع عدد من السياسات التعليمية، الا انه كان هناك نقص في الإرادة السياسية من جانب الحكومات المتعاقبة لتنفيذ السياسات بعضها كانت سياسات طموحة للغاية ولكن لم يكن بالإمكان تنفيذها نصا وروحا والبعض الاخر كانت لفرض هيمنة الدولة وايديولوجيتها، كانت هناك أيضا مشكلة الفساد ونقص الأموال وعدم الاتساق الفادح في التخطيط المتتالي من جانب الأنظمة السياسية المختلفة، علاوة على ذلك، تم تجاهل المعلمين في صياغة السياسة العامة واعتبارهم عنصرا غير مهم مما أدى إلى العزلة بين المعلمين ونظام التعليم.

انخفاض مخصصات ميزانية التعليم

يعتبر التمويل محرك أي نظام. أصيب نظام التعليم في العراق بالشلل بسبب قلة التمويل حيث ينفق العراق على التعليم أقل من أي بلد في العالم، وفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تنفق لوكسمبورغ ٢١٣٢٠ دولارًا لكل طالب، بينما تنفق إندونيسيا ١٢٠٩ دولار على كل طالب، بينما في العراق ينخفض الإنفاق، في أحسن الأحوال، إلى حوالي ٦٠٠ دولار لكل طالب، في عام ٢٠١٦ خصص العراق ٥.٧ مليار دولار للتعليم، لكن ٩١٪ من ميزانية التعليم تذهب لتغطية الرواتب، في حين أن الاستثمار في التعليم كان ضئيلاً نسبيا، حيث بلغ قرابة ٦٠٠ مليون دولار، وقد تم نهب معظمه.

من بين الأسباب الأخرى، يعد الفساد العامل الرئيسي المساهم الذي أثر بعمق على نظام التعليم في العراق. هناك نظام ضعيف للرقابة والمساءلة شجع العديد من العناصر الإجرامية في قمة النظام على اختلاس الأموال واستخدام السلطة بشكل غير قانوني وإعطاء مزايا غير ضرورية في تخصيص الأموال والتحويلات والترقيات واتخاذ القرار. وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، فإن العراق مدرج في قائمة أكثر دول العالم فسادا. بسبب المحاصصة وشيوع الفساد الإداري والمالي وتدني الأجور، يسعى المعلمون الذين يبحثون عن معايير الحياة الكريمة والحفاظ على ارواحهم إلى طرق وسائل غير نزيهة في الامتحانات والمسائل المتعلقة بالشهادات والدرجات وما إلى ذلك.

البنى التحتية

تعاني العديد من المدارس، لا سيما تلك الموجودة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة، من تدهور مبانيها التي تهدد صحة الطلاب وسلامتهم وفرص تعلمهم، يوجد في العراق أكثر من ١٥ ألف مدرسة ابتدائية، لكن ٣٥٪ من هذه المدارس ليس لديها مبانٍ خاصة بها، من بين أكثر من ٤ آلاف مدرسة متوسطة في العراق ٣٠٪ ليس لديها مبانٍ خاصة بها، ومن أكثر من ألفي مدرسة ثانوية ٣٠٪ تفتقر إلى مرافقها الملائمة، وهذا يترك عجزا في أكثر من ٨٥٠٠ منشأة مدرسية على جميع المستويات، علاوة

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

على ذلك، هناك أكثر من ٤٥٠٠ مبنى مدرسة ابتدائية بحاجة إلى إعادة تأهيل، كما هو الحال بالنسبة لمباني المدارس الثانوية والبالغ عددها ١٢٨٠، وهناك أكثر من ١٨٠٠ مبنى مدرسي غير ملائم على الإطلاق، تعاني المناطق الريفية من نقص حاد في المدارس والمدرسين والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وإمدادات التشغيل الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن المدارس في المدن بها ما يصل إلى ٢٤ صفا دراسيًا، فإن المدارس الريفية بها ما يصل إلى ٦ صفوف دراسية فقط. ساهمت هذه النواقص في تقليص عدد ساعات الدراسة في المدارس العراقية، حيث يتلقى الطلاب التعليم لمدة ٣ إلى ٤ ساعات فقط في اليوم مقارنة بالطلاب في أمريكا والصين وكوريا الجنوبية الذين يتلقون ٨ و١٠ و١٤ ساعة على التوالي. كل هذه العوامل أثرت سلبا على العملية التعليمية العراقية ومخرجاتها.

تستنتج من ذلك أن التعليم يطور الناس في جميع مجالات الحياة مثل الاجتماعية والأخلاقية والروحية والسياسية والاقتصادية، إنه قوة ديناميكية تمكن كل شعب من تحقيق أهدافه الوطنية الشاملة، من الحقائق الثابتة أن البلدان التي طورت نظاما تعليميا سليما لديها نظام اجتماعي وسياسي سليم، مع وجود أنظمة تعليمية فعالة، تلعب العديد من الدول دورا قياديا في المجتمع الدولي ويتمتع الافراد بحرياتهم وهم أحرار ومتطورون سياسياً واقتصادياً، لم يتمكن نظام التعليم في العراق من أداء دوره بفعالية في بناء الدولة، وقد ساهم هذا العامل في تنمية حالة الإحباط لدى المجتمع العراقي، جيل المستقبل في العراق بلا اتجاه بسبب نظام التعليم المعيب الذي فشل بشكل جذري في استنهاض البلد على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية سليمة.

ينتج نظام التعليم الزائف قوى من حاملي الشهادات الذين يعانون من نقص في المهارات الحية عالية المستوى مثل التفكير والتفكير النقدي والتحليل والبحث والإبداع، وبدلاً من ذلك، ركز نظام التعليم على تغذية الفرد بمعلومات ومعرفة قديمة لا صلة لها بالعالم الحالي سريع التغير، مخرجات نظام التعليم العراقي سليمة من الناحية النظرية ولكن لا تمتلك مهارات لتطبيق ما تتعلمها من المدارس والجامعات بسبب الأساليب التقليدية للتعليم والتعلم.

أخيرا، خلصت هذه الورقة إلى أن هناك حاجة ملحة لإصلاح نظام التعليم في العراق ولهذا الغرض تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية:

١- يجب توفير موازنة كافية للتعليم في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ستمكن هذه الموارد اللازمة من النهوض بالتعليم وبناء ما يحتاجه العراق من ٢٠ ألف مدرسة في عموم العراق هذا إذا ما تم القضاء على فساد مشاريع الأبنية المدرسية.

٢- يجب أن تكون هناك مؤسسات نوعية للتطوير المهني للمعلمين من المستويات الابتدائية إلى المستويات العليا، لهذا الغرض، يجب تزويد النظام الحالي لمؤسسات

تعليم المعلمين بالموارد البشرية المؤهلة لتشغيل برامج تدريب المعلمين على أساس دوري.

٣- يجب تعزيز نظام المساءلة وتثقيف جميع المهنيين المرتبطين بنظام التعليم لتحمل مسؤولياتهم على أساس فردي وجماعي، هذا يساعد في خلق شعور بملكية النظام ووظائفه.

٤- يجب تقييم المناهج الدراسية على أساس سنوي، في هذا الصدد، يمكن إجراء مسح واسع للحصول على آراء المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع فيما يتعلق بتوقعاتهم وملاحظاتهم. في ضوء ذلك وتوصيات الخبراء التربويين، يجب إعادة تحديد أهداف المنهج وإعداد منهج يلبي احتياجات المجتمع والدولة دون أي تمييز في المذهب والاثنية.

٥- يجب أن يكون هناك أقل قدر ممكن من التدخل السياسي، سيسمح هذا للنظام بالعمل بسلاسة ودون أي تمييز. خلق التدخل السياسي المتكرر ونظام المحاصصة ثغرات سيئة في النظام أدت إلى التراجع والفساد.

٦- ينبغي تنفيذ سياسات صائبة بالاستعانة بخبراء دوليين دون أي تأخير من حيث الوقت والموارد.

٧- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية من جانب الحكومة لتنفيذ السياسات دون أي تأخير. أدى التلكؤ في التنفيذ والتنفيذ السيئ للسياسات إلى خلق فجوات وعجز في الثقة من قبل أبناء الشعب

٨- يجب أن يكون نظام الامتحانات خال من مافيا الوسائل غير العادلة والفساد والإكراميات غير القانونية، لهذا الغرض، يمكن تحسين نظام الإشراف والتفتيش ماديا ونظريا، يجب على الحكومة تعزيز رواتب العاملين في مجال التعليم حتى لا تنحرف ميولهم نحو الوسائل غير النزيهة لزيادة مدخلاتهم.

٩- تشجيع حملة الشهادات العليا من الولوج في سلك التدريس الثانوي وتقديم الاغراءات الوظيفية لهم كوسيلة لدعم المدارس بعناصر تربوية عالية التدريب والمعرفة.

١٠-يجب تعزيز ثقافة البحث داخل المؤسسات التعليمية. لهذا الغرض، ينبغي تسريع وتيرة البرامج الموجهة نحو البحث في طرائق تطوير التدريس والتعلم في المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المستويات العليا. يجب على الحكومة زيادة حجم تمويل البحث العلمي لهذا الغرض.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies